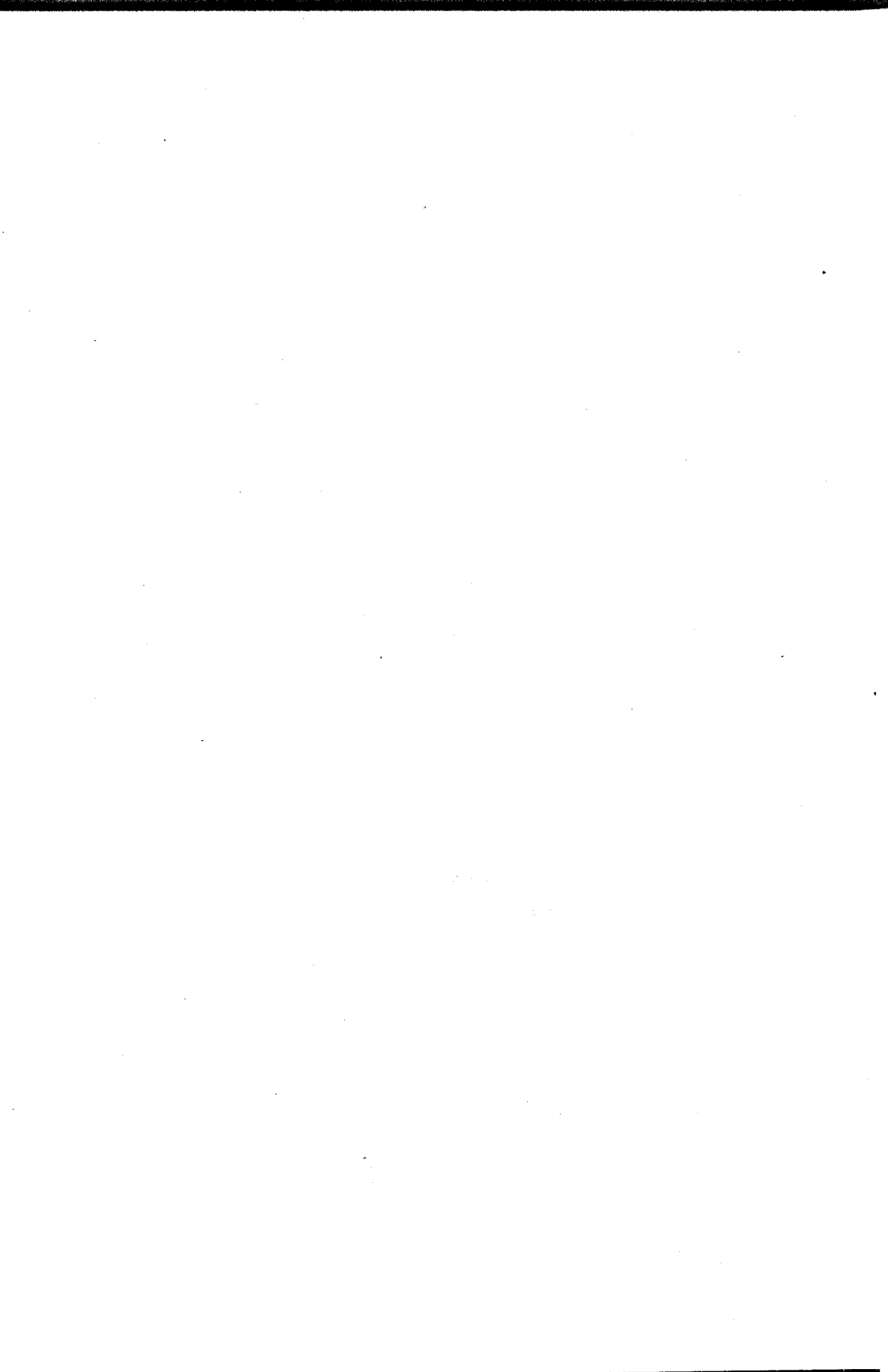


دراسة موقف المراجعين بمصر  
من احتمالات عدم سريان فرض استمرار المنشأة

( دراسة استطلاعية مقارنة )

د. محمد الفيومي محمد  
قسم المحاسبة  
كلية التجارة جامعة الإسكندرية

١٩٩٤



يعتبر فرض الأستمرار من الفروض الأساسية فى الفكر المحاسبى (Paton & littleton,p.9). وقد ظهر ذلك واضحا من نشرات الجمعيات المهنية المهتمة بتنظيم المهنة ووضع معايير للمحاسبة والمراجعة. فلقد نصت نشرة معايير المحاسبة رقم ٢ SSAP 2 على اربعة مضامين اساسية فى المحاسبة كان اولها مضمون أستمرارية المنشأة .

ويقضى فرض الأستمرار بأن بقاء المشروع أمر مفترض عند اعداد القوائم المالية ويترتب عليه العديد من الأجراءات المحاسبية المرتبطة بالتقويم والتخصيص والأفصاح مثل أهالك الأصول الثابتة وتأجيل المصروفات المدفوعة مقدما وعدم الحاجة الى إعادة تقييم الأصول على اساس القيمة التى يمكن تحقيقها. ولا يواجه المراجع بمشاكل غير عادية فى حالة سريان فرض أستمرارية المنشأة .

وقد تخطط المنشأة للتصفية - على سبيل المثال بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبى أو انتهاء فترة الأمتياز المحددة لها - أو يتم اشهار افلاسها جبريا . وفى هذه الحالة أيضا لا يواجه المراجع مشاكل غير عادية حيث سيتم اعداد القوائم المالية على اساس قيمة التصفية .

لما فى حالة توصل المراجع الى عدم التأكد من أستمرارية المنشأة فإنه سيواجه بمشاكل غير عادية , وسيواجه بمحاولة التوفيق بين ما يقوم به من أعمال وبين ما يتوقعه مستخدمى القوائم منه. فالسؤال الذى يشغل الجمهور كما ذكره كروجستار (Krogstar,p.8) هو أين كان المراجعين ؟ - وهو سؤال يسأل بعد كل حالة افلاس لإحدى الشركات . فالجمهور ببساطة لا يفهم ولا يقبل ان تنهار شركة بعد ايام من صدور تقرير نظيف من مراجعها. وكما أوضح سوليفان (Sullivan,p.2) أن مستخدمى القوائم المالية بحاجة الى أنذار مبكر بالمخاطر ذات الدلالة التى تواجه الشركة وتبعات هذه المخاطر مثل الافلاس المحتمل أو الأخفاض الكبير فى أسعار الأسهم , كذلك مدى تلاعب العاملين ومدى كفاءة الإدارة وفاعليتها . ولقد أوضح موتشلر وكامبل (Mutchler & Campbell,p.238) أن اغلب المشتركين فى دراستهما اعتقدوا انه يجب أن يكون للمراجع دورا فى تحذير مستخدمى القوائم المالية وذلك بالتحفظ فى رأيه اذا ما توصل الى عدم التأكد من أستمرارية المنشأة .

وتتزايد اهمية المشكلة نتيجة لظروف الكساد التى تمر بها الدول المختلفة والأوضاع ~~حالات~~ حالات الافلاس. فلقد بلغت حالات الافلاس فى مصر فى شهر مارس ١٩٩٤ ١٠٠ حالة بينما بلغت حالات امتياز الرهن للبنوك ١٣٠ حالة (حسن,ص.١١) وفى ظل الكساد الذى يواجهه الدول المختلفة وتحويل الافلاس لكى يصبح أحد الأساليب الإدارية الذى يتم التخطيط له - فى بعض الحالات - فإنه يصبح من غير المأمون افتراض ان اساس أستمرارية المنشأة مناسب دائما لكل المنشآت .

ولقد أتمت الجمعيات المهنية بالولايات المتحدة الأمريكية بموقف المراجع من أستمرارية المنشأة وأصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعيار رقم ٣٤ الذى حل محله المعيار ٥٩ , وذلك لتحديد علاقة المراجع بأستمرارية المنشأة. كذلك صدر عن لجنة ممارسة المراجعة الدولية التوجيه رقم ٢٣ والخاص بأستمرارية المنشأة Going Concern . ونظرا لتزايد حالات الافلاس فإنه من الضرورى التعرف على موقف المراجعين بمصر من أستمرارية المنشأة , وذلك بهدف الوصول الى توصيات محددة للأجراءات اللازمة لقيام المراجعين بما يتوقعه منهم المجتمع .

والباحث في ميدان علاقة المراجع بالتقرير عن استمرارية المنشأة يواجه بعدد من النقاط الجديرة بالبحث، منها على سبيل المثال :

- قيمة المعلومات المستمدة من التقرير عن استمرارية المنشأة.
- أثر تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة على قرارات الأستثمار.
- الأساليب والأجراءات والنماذج التي تساعد المراجع في الوصول الى رأى عن استمرارية المنشأة.
- اشكال التقارير المناسبة لتوصيل رأى المراجع عن استمرارية المنشأة.
- الجوانب السلوكية في تحديد قرار استمرارية المنشأة.
- أثر تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة على تغييره.
- نظرية الوكالة وتقرير المراجع عن استمرارية المنشأة.
- مسئولية المراجع عن التقرير عن استمرارية المنشأة.

## ٢- الهدف من البحث :

هذا البحث يأتي في إطار البحوث الهادفة الى توضيق الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمى القوائم المالية من المراجعين وبين ما يقوم به المراجعين بالفعل، ويهدف الى دراسة موقف المراجعين بمصر من احتمالات عدم سريان فرض استمرارية المنشأة مقارنة بموقف المراجعين في الولايات المتحدة، وذلك بعد التعرف على الخبرات السابقة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر ولجنة معايير المراجعة ولجنة ممارسات المراجعة الدولية، ومحاولة اقتراح الأساليب والأجراءات اللازمة للمراجع لكي يصل الى رأيه الخاص بأستمرارية المنشأة .

## ٣- خطة البحث :

خطط البحث للتعرف على موقف المراجعين بمصر من التقرير عن استمرارية المنشأة وذلك بالبحث في ما يلي :

- التعرف على أثر عدم سريان فرض الأستمرار على القوائم المالية
- أستقراء الخبرات السابقة في تحديد موقف المراجع من استمرارية المنشأة وذلك بالتعرف على موقف الجمعيات المهنية والقوانين المنظمة لعلاقة المراجع بفرض أستمرار المنشأة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ولجنة معايير المحاسبة الدولية ولجنة ممارسات المراجعة الدولية .
- القيام بدراسة أستطلاعية لأراء عينة من المراجعين بمصر عن موقف المراجع من استمرارية المنشأة.
- التوصية بالأسلوب المناسب للوصول المراجع الى رأيه عن استمرارية المنشأة .

## ٤- أثر عدم سرّيان فرض الأستمرار :

يعتبر فرض الأستمرار من الفروض المستقرة فى الفكر المحاسبى ويقصد بالأستمرار عدم وجود قرانن على احتمال حدوث تخفيض مجوهرى فى حجم الأعمال , ويتوسع كاشين فى مفهوم الأستمرار (Cashin, p.2-8) ويذكر أنه طالما أن المنشأة لن تستمر عادة مالم تحقق ارباحا . فإن فرض الأستمرار لا يفترض أن المشروع مستمر فقط وإنما أن اعماله ستكون مربحة أيضا .

ولقد ترتب على فرض الأستمرار عديد من الأساليب والأجراءات المحاسبية المتعلقة بالتقويم والتخصيص والافصاح والتي لن تكون صالحة للتطبيق فى حالة عدم سرّيان فرض الأستمرار . ولقد أوضح ميليكامب (Millicamp, p.276) انه من بين آثار عدم سرّيان هذا الفرض :  
أ - ستحتاج الأصول الثابتة الى اعادة تقييمها على اساس القيمة القابلة للتحقيق وليس على اساس القيمة الدفترية .

ب- سيقوم المخزون على اساس التكلفة أو القيمة القابلة للتحقيق نتيجة البيع الجبرى أيهما أقل .

ج- قد لا يصبح للمدفوعات المقدمة أية منافع فى المستقبل .

د- ستظهر أنواع جديدة من الألتزامات مثل مكافآت ترك الخدمة .

هـ- قد تصبح الألتزامات طويلة الأجل مستحقة السداد فورا .

و- يكون على المراجع الافصاح عن عدم سرّيان فرض الأستمرار واسباب واثار ذلك وفقا لنشرة معايير المحاسبة SSAP 2 بالولايات المتحدة الأمريكية . ووفقا لقانون الشركات بالنسبة للشركات البريطانية .

يتضح مما سبق أن عدم سرّيان فرض الأستمرار يرتب اثارا هامة على المركز المالى للمنشأة وعلى حقوق الملاك , مما يستلزم أن يكون للمراجع دورا فى تأكيد سرّيان هذا الفرض .

### ٥- الخبرة السابقة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر ولجنتى المعايير الدولية للمحاسبة وممارسات المراجعة الدولية :

نظرا لأهمية سرّيان فرض الأستمرار ووجهت الجمعيات المهنية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ولجنة معايير المحاسبة الدولية ولجنة ممارسات المراجعة الدولية اهتماما خاصا بعلاقة المراجع بالتقرير عن أستمرارية المنشأة .

### ٥-١- خبرة الولايات المتحدة الأمريكية :

صدر القليل فى الولايات المتحدة الأمريكية قبل عام ١٩٨١ فيما يتعلق بتوصيات الهيئات المهنية لمساعدة المراجع فى تقريره عن أستمرارية الشركة (Asara, p.40) ( أمين . ص. ١٦٥-١٦٦) . وفى عام ١٩٦٢ صدر عن هيئة سوق المال SEC نشرة المحاسبة رقم ٩٠ Accounting Serias Release No. 90 والتي أوضحت أن التحفظ هو الشكل

المناسب للتقرير حين الإشارة الى موضوع أو حدث لم يمكن تحديد الآثار المحاسبية له في تاريخ الميزانية. وقبل عام ١٩٦٢ كان شكل التقرير ورأى المراجع متروكا للمراجعين. وفي عام ١٩٦٣ أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعيار رقم ٣٣ والخاص باجراءات المراجعة SAP NO. 33 Statement on Auditing Procedure والذي نص على ضرورة اهتمام المراجع بعدم التأكد عند أعداده لتقريره ولم يتضح امكانية التخفيف من الآثار المحتملة .

وفي عام ١٩٧٠ صدر عن هيئة سوق المال نشرة المحاسبة رقم ١١٥ والتي نصت على أن الشركة التي لا تحصل على تقرير عن الاستمرارية لا يمكن أن تسجل اسهمها لطحها على الجمهور . وإن كان يمكن للجمهور الاستمرار في التعامل في اسهمها . وكانت النشرة رقم ٢ لمعايير المراجعة عام ١٩٧٤ أول اشارة للخصائص الهامة بالقوائم المالية لاتخاذ قرار استمرارية النشاط والتي حددت أنه على المراجع عند دراسة فرض استمرارية المنشأة يكون عليه الأهتمام بالقيمة الاستردادية للاستثمارات وبجدولة الأصول والخصوم المسجلة . وعليه اذا ما تبين وجود عدم تأكد كبير من استمرارية المنشأة أن يدرس التحفظ في تقريره أو الامتناع عن ابداء الرأي . وفي عام ١٩٨١ أصدرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين المعيار رقم ٣٤ .

SAS NO. 34 The Auditors Considerations When a Question Arises About An Entity 's Continued Existence. والذي تضمن ارشادات للمراجع حين تقييمه لفرض استمرار المنشأة. وتطلب المعيار أن يأخذ المراجع في تقييمه كل من العوامل المضادة لفرض الاستمرار والعوامل المخففة من احتمالات عدم الاستمرار .

ولقد أوضح كوه (Koh,p.331) ان المعيار رقم ٣٤ كان عاما لدرجة كبيرة ويؤدى الى الخلط ولذلك لم يعتبر مرشدا جيدا وأن المراجعين قد استخدموا طرقا ذاتية في التقييم تعتمد على معرفتهم بالعمل وبالصناعة وبالاقتصاد القومي حين اعداد قرارهم عن استمرارية المنشأة. ويلاحظ أن المعيار رقم ٣٤ لم يجعل المراجع مسنولا عن التقرير عن موقف المنشأة من فرض الاستمرار .

ونظرا لظهور الحاجة الى تغيير المعيار رقم ٣٤ . صدر في اغسطس ١٩٨٨ المعيار رقم ٥٩ (AICPA,1990,pp197-202) والذي حل محل المعيار رقم ٣٤ وجعل المراجع مسنولا عن ابداء الرأي عن استمرارية المنشأة . ولقد أوضح اسارى (Asare,p.41-42) ثلاث اختلافات بين المعيار ٥٩ والمعيار ٣٤ هي :

**أولا :** تطلب المعيار ٥٩ من المراجع تقييم ما اذا كان هنالك شك كبير في قدرة الشركة على الاستمرار لفترة معقولة من الوقت , لا تزيد عن سنة من تاريخ مراجعة القوائم المالية ( مسنولية تأكيد الاستمرار وليس مسنولية النفس فقط) .

**ثانيا :** تطلب المعيار ٥٩ من المراجع تعديل تقريره اذا تبقى لديه شك كبير في قدرة الشركة على الاستمرار حتى ولو كانت القيمة الاستردادية للأصول أو اعادة جدولة الالتزامات ليست مصدرا للتساؤل. اي انه في ظل المعيار ٥٩ يكفي الشك الكبير في استمرارية الشركة لكي يعدل المراجع تقريره على عكس ما ورد بالمعيار ٣٤ . والذي تطلب أن يقوم المراجع بتقييم امكانية استرداد قيمة الأصول واعادة تهويب الخصوم اذا كان لدى المراجع شك ملموس .

ثالثاً : استبعد المعيار ٥٩ فقرة التحفظ واستبدالها بتقرير نظيف به فقرة توضيحية ولذلك يرى اسارى ان تطور تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة ادى الى تحول كبير نحو زيادة مسنولية المراجع.

ويرى برينجل وكرم وسونز (Pringle,Crum,and Swetz,p.71) ان الشكل الجديد لتقرير المراجع وفقاً للمعيار رقم ٥٩ هو تغيير في شكل اتصال المراجع وليس في نوعية المعلومات التي يتم توصيلها. وأن الشكل الجديد لتقرير المراجع والذي يجمع بين اصدار تقرير نظيف وبه فقرة للتحذير قد لا يخفف من الخلط الذي يواجهه مستخدمى القوائم المالية فيما يتعلق بتفسير تقرير المراجع , بل انهم يرو ان الشكل الجديد لتقرير المراجع يؤدي الى خلط اكثر من الشكل الوارد فى المعيار ٣٤ .

ويرى الباحث أن موقف المراجع من استمرارية المنشأة هو جزء من موقفه من عدم التأكد ومن موقفه من الخروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة قيولاً عاماً , وان اصدار تقرير نظيف يمثل أحد نتائج عملية المراجعة لتأكيد صحة وسلامة ونظامية حسابات المنشأة , وان رايه بصدد استمرارية المنشأة لا يعدو أن يكون رأى المراجع عن إحدى حالات عدم التأكد ويرى الباحث أن مكانه هو الملاحظات على الميزانية ولفت الانتباه فى تقرير المراجع الى شكوكه بصدد الأستمرار.

#### ٥-٢- خيرة المملكة المتحدة :

نص قانون الشركات لسنة ١٩٨٥ الفصل الرابع بند ١٠ على أنه يجب اعداد القوائم المالية للشركة على اساس مبدأ افتراس اداؤها للعمل كمشروع مستمر , وأن الخروج عن هذا المبدأ قد يتم إذا ما اتضح للمديرين أن هناك اسباباً تدعو لذلك . على أن يفسح بالقوائم المالية عن هذا الخروج , واسبابه , واثره. (Woolf ,1986,p.497)

وذكر ميتشيل (Michell,p.33) أن تقرير كادبورى والمسمى بأسم رئيس لجنة التحكم فى الشركات Corporate Governance والتي شكلت عام ١٩٩١ بعد أفلاس عديد من الشركات البريطانية قد الزم مجلس الإدارة " أن يذكر فى تقريره أن الشركة قائمة ومستمرة فى - لها مع تأييد ذلك بالقرانن اللازمة , وأنه على المراجع الخارجى التعقيب على هذه الفقرة

#### ٥-٣- خيرة المملكة العربية السعودية :

اهتمت وزارة التجارة بالمملكة العربية السعودية بمعايير المراجعة وأوردت فى معيار التقارير المادة ٣-٧-٣-٣ والخاصة بالتحفظات فى تقرير المراجع (معايير المراجعة ص.٤٨-٥١) البند د- الخاص بالشك المتعلق باستمرارية المنشأة , والتي تنص على أنه : يتطلب الشك فى قدرة المنشأة على الأستمرار من المراجع فحص وتحليل جميع الأدلة والقرانن المتاحة والمتعلقة بهذا الأمر . وقد يصل المراجع بعد هذا التحليل الى احدى النتائج التالية :

١- ان هناك أدلة وقرانن كافية لازالة ما اعتراه من شك حول استمرارية المنشأة . وفى هذه الحالة لا ينبغى للمراجع أن يعدل من تقريره.

٢- على الرغم من حالة الشك حول استمرارية المنشأة لا تزال قائمة فإن احتمال استمرارها قائم بدرجة معقولة . وان هناك ايضاحا مناسباً للظروف المتعلقة بحالة الشك في القوائم المالية . فلا ينبغي للمراجع ان يعدل تقريره . الا انه يجب ان يلفت انتباه القارئ الى المعلومات ذات العلاقة في فقرة "لفت الانتباه"

٣- انه على الرغم من ان حالة الشك حول استمرارية المنشأة لا تزال قائمة فإن احتمال استمرارها قائم بدرجة معقولة إلا ان الإدارة رفضت ايضاح جميع الظروف ذات العلاقة . وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يعدل تقريره بسبب عدم كفاية الأفضاح ويتضمن التعديل في تقرير المراجع ما يلي :

أ- اضافة فقرة للتحفظ يبين فيها المراجع الظروف التي جعلته يشك في استمرارية المنشأة ويظهر المعلومات التي رفضت الإدارة ايضاحها .

ب- اصدار رأى متحفظ أو رأى معارض حسب ما يراه مناسباً بسبب عدم كفاية الأفضاح عن المعلومات المشار اليها في فقرة التحفظ .

٤- ان هناك حالة شك عظيم تحيط بقدرة المنشأة على الاستمرار . وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يمتنع عن ابداء الرأى في القوائم المالية ككل .

وعندما يقرر المراجع الامتناع عن ابداء الرأى في القوائم المالية ككل بسبب حالة الشك المتعلقة باستمرارية المنشأة يجب عليه صياغة فقرة التحفظ بحيث :

١- تحتوى على وصف مفصل لكل الأسباب الجوهرية لحالة الشك في استمرارية المنشأة .

٢- تشير بوضوح الى كيفية والى اى مدى يمكن للقوائم المالية ان تتأثر بالتعديلات الممكنة .

وعندما تكون هناك حالة شك عظيم حول استمرارية المنشأة فإن المراجع لا يستطيع ان يقرر ما اذا كانت القوائم المالية يجب ان تعدل والى اى مدى . وطبقاً لذلك فإنه يتعين على المراجع ان يصوغ عبارات فقرة الرأى من تقريره بما يفيد بأن امتناعه عن ابداء الرأى في القوائم المالية ككل يعود الى عجزه عن الوصول الى درجة معقولة من القناعة تمكنه من اصدار رأى في القوائم المالية بسبب التأثير المحتمل الملحوظ للأمر المذكورة في فقرة التحفظ .

يتضح من المادة السابقة ان المعايير السعودية تناولت رأى المراجع عن استمرارية المنشأة ضمن حالات عدم التأكد التي تواجه المراجع ولم تفرد لأستمرارية المنشأة معياراً خاصاً . وأن المراجع ليس مسئولاً عن اعداد تقرير عن استمرارية المنشأة الا فى الحالات التى يشك فيها اى ان الرأى موجه للحالة السلبية وليست الإيجابية .

#### ٥-٤- خيرة جمهورية مصر العربية :

نصت المادة ١٢٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على حل الشركة وفقاً

لما يلى :

فى حالة خسارة نصف رأس مال الشركة ، يتعين على المديرين أن يعرضوا على الجمعية العامة أمر حل الشركة ، ويشترط لصدور قرار الحل توافر الأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة .



وإذا بلغت الخسارة ثلاثة ارباع رأس المال . جاز أن يطلب الحل الحانزون لربع رأس المال .

وإذا ترتب على الخسارة انخفاض لرأس المال الى أقل من الحد الذى تعينه اللاحة التنفيذية كان لكل ذى شأن ان يطلب حل الشركة.

كذلك قضت المادة ٣٩ من قانون شركات قطاع الأعمال رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بأن يكون انقضاء الشركة لأى من حالات أربعة . كان أولها حل الشركة.

ونصت المادة ٢٥ من اللاحة التنفيذية لهذا القانون على أن الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة تختص بالنظر فى تصفية الشركة أو استمرارها إذا بلغت خسائرها نصف رأس المال أو اية نسبة أقل يحددها النظام.

وأحالت المادة ٦٣ من اللاحة التنفيذية اختصاصات الجمعية العامة للشركة التابعة الى المادة ٢٥ أى ان الجمعية العامة للشركة التابعة تختص أيضا بالنظر فى تصفية الشركة أو استمرارها.

ولما كان على المراجع ابداء الرأى فى ضوء المعلومات والأيضاحات التى قدمت اليه عن حسابات الشركة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة . و ما اذا كانت البيانات الواردة فى تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة . (مادة ١٠٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١). فإن من مسئولية المراجع بمصر تأكيد ابداء الرأى عن مدى خضوع الشركة لأحتمالات الحل.

### ٥-٥-٥ - موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية ولجنة ممارسات المراجعة الدولية :

حدد المعيار الأول من معايير المحاسبة الدولية IAS-1 Disclosure of Accounting Policies Jan.175 والصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية Accounting Standards Committee ثلاث فروض اساسية فى المحاسبة . أولهم كان استمرارية المنشأة . حيث يفترض أن المشروع قائم ومستمر فى عمله للمستقبل المنظور . وثانيهم كان الثبات وثالثهم كان اساس الاستحقاق . ولقد أوضح بلاكى ( Blacke, p.194 ) أن هذا المعيار يستوجب ضرورة الإفصاح عن أى خروج عن الفروض الثلاث السابق ذكرهم .

وقد نص المعيار رقم ٢٣ من سلسلة ارشادات المراجعة الدولية International Auditing Guidline IAG No. 23 الصادر فى يونيو ١٩٨٦ والصادر عن لجنة

المراجعات الدولية The International Auditing Practices Committee على ان التساؤل عن استمرارية المنشأة يجب ان يثار نتيجة لدراسة القوائم المالية وغيرها من المصادر . واورد المعيار مجموعة من المؤشرات التى تثير التساؤل عن استمرار المنشأة . ولقد شى هذا المعيار مع المعيار رقم ٣٤ الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين .

ونص المعيار (AICPA, 1988, p. 12570) على انه اذا ما استمر شك المراجع فى استمرارية المنشأة بعد دراسته للعوامل المضادة لاستمرارها والعوامل المخففة من عدم الاستمرار . يكون عليه التحفظ فى تقريره أو الامتناع عن ابداء الرأى . ويجب فى هذه الحالات ان يشتمل رايه على كل من :

• وجود شك فى قدرة المنشأة على الاستمرار .

• أن القوائم المالية لا تحتوى على أية تعديلات تتعلق بالقيمة الاستردادية أو إعادة جدولة الأصول والالتزامات المسجلة بالدفاتر والتي تكون لازمة إذا لم تتمكن المنشأة من الاستمرار.

فكان هنالك عدة طرق لتناول موقف المراجع من استمرارية المنشأة وهى :

- \* تضمين فرض الاستمرار فى قانون الشركات والزام المراجع بالتأكد من تطبيق المنشأة للوائح والمفروضه عليها (قانون الشركات بالمملكة المتحدة وقانون الشركات بمصر).
- \* تضمين فرض الاستمرار فى معايير المراجعة والزام المراجع بالتأكد من تطبيق المنشأة لمعايير المراجعة المتعارف عليها.
- \* تضمين معايير المراجعة معيارا يلزم المراجع بأبداء الرأى فى حالة شكه فى استمرارية المنشأة (المعيار الأمريكى رقم ٣٤)
- \* تضمين معايير المراجعة معيارا يلزم المراجع بأبداء الرأى عن استمرارية المنشأة سواء سلبا أو ايجابيا (المعيار الأمريكى رقم ٥٩).

## ٦- أثر تقرير المراجع عن احتمالات عدم سريان فرض الاستمرار على تغييره:

يواجه المراجع حين اتخاذ قراره بالتحفظ فى تقريره بموقفان فهو من ناحية ملتزم بالامانة المهنية التى تلزمه بأبداء الرأى عما اكتشفه اثناء مراجعته , ومن ناحية أخرى فان تحفظه فى تقريره قد يدفع الشركة الى التحول الى مراجع آخر أكثر تفهما معها . ولقد أوضح سيترون وتفلر ( Citron & Tuffler , p.337 ) أن المراجع يواجه حين اتخاذ قراره بالتحفظ فى التقرير باتجاهين , الاتجاه الأول يعمل لصالح عدم التحفظ ويعتمد على ما يلى :

١- احتمال فقد المراجع لمصالحه الاقتصادية بالشركة إذا ما تحولت الشركة الى مراجع آخر..

ب- احتمال فقد المراجع لمصالحه الاقتصادية بالشركة إذا ما ادى تقريره المتحفظ الى فشل الشركة.

ج- احتمال مقاضاة العميل للمراجع إذا ما تحفظ المراجع فى تقريره ولم تفشل الشركة . ويلاحظ أن المادة ١٠٩ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بمصر تنص على أن يكون مراقب الحسابات مسنولا أمام الشركة بسبب الإخطاء التى تقع منه فى تنفيذ اعماله .

ومن ناحية أخرى هناك عنصران يعملان لصالح استقلال المراجع وهما :

أ- احتمال فقد المراجع لأيراداته نتيجة خسارته لسمعته بعد ظهور تقريره النظيف ثم فشلت الشركة بعد ذلك.

ب- احتمال تعرض المراجع لدعاوى مرفوعة من طرف ثالث تضرر نتيجة عدم تحفظ المراجع فى تقريره ثم فشلت الشركة بعد ذلك . ولقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٩ من القانون المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على ان يسأل المراجع عن تعويض الضرر الذى يلحق المساهم أو الغير حسن النية بسبب خطاه .

ولقد أجرى شفارتز ومينون ( Schwartz & Menon , p. 260 ) دراسة عن مدى تغيير المراجع بالشركات المعرضة للأفلاس وأوضحا ان اتجاه تغيير المراجع فى الشركات للمتغيرة أعلى , وأنه بفحص اسباب تغيير المراجع تبين أن الشركات المتغيرة تغيير المراجعين للحصول على مراجعين من نوعية مختلفة .

وتوصل شو وريك (Chow, & Rice, p. 334) الى نتائج مماثلة حيث درسا أثر إصدار المراجع لرأى متحفظ على تغييره وتوصلا الى أن الشركات تميل الى تغيير المراجعين بعد حصولها على تقرير متحفظ والحافز لذلك هو وجود اختلافات ملحوظة في عدد التقارير التي تحفظ فيها المراجعين المختلفين.

كذلك توصل كلوجر وشيلدرز (Kluger & Shields, p. 275) من دراستهما الميدانية عن علاقة تغيير المراجع بنماذج التنبؤ بالأفلاس الى أن تغيير المراجع قبل الإفلاس قد يكون راجعا على الأقل الى عدم نجاح جهود الإدارة مع المراجع السابق لأخفاء المعلومات غير الملائمة. ومن ناحية أخرى تبين لهما أن الشركات التي لم تغير المراجع قد نجحت لدرجة كبيرة في أخفاء المعلومات الخاصة بالخسائر وبالرفع المالي.

وقد توصل سميث (Smith, p. 102) الى وجود عدم ثبات في آراء المراجعين عن استمرارية الشركة حين تغيير المراجع مما يقترح أن الشركات تقوم بتغيير المراجع للحصول على رأى نظيف.

ويرى الباحث أن احتمالات فقد المصالح الاقتصادية للمراجع نتيجة تحفظه على استمرارية المنشأة يجب الا تحول دون افصاحه عن حقيقة أوضاع المنشأة، خاصة وأن الشركات التي تستلم تقرير متحفظ على استثماريتها، قد لا تستطيع سداد ائعاب مراجعيها في المستقبل فضلا عن احتمالات تعرض المراجع لدعاوى قضائية ممن تضرر من عدم أفصاح المراجع عن احتمالات عدم استمرار المنشأة.

## ٧- الأسلوب المقترح لكي يصل المراجع لقراره الخاص بأستمرارية المنشأة:

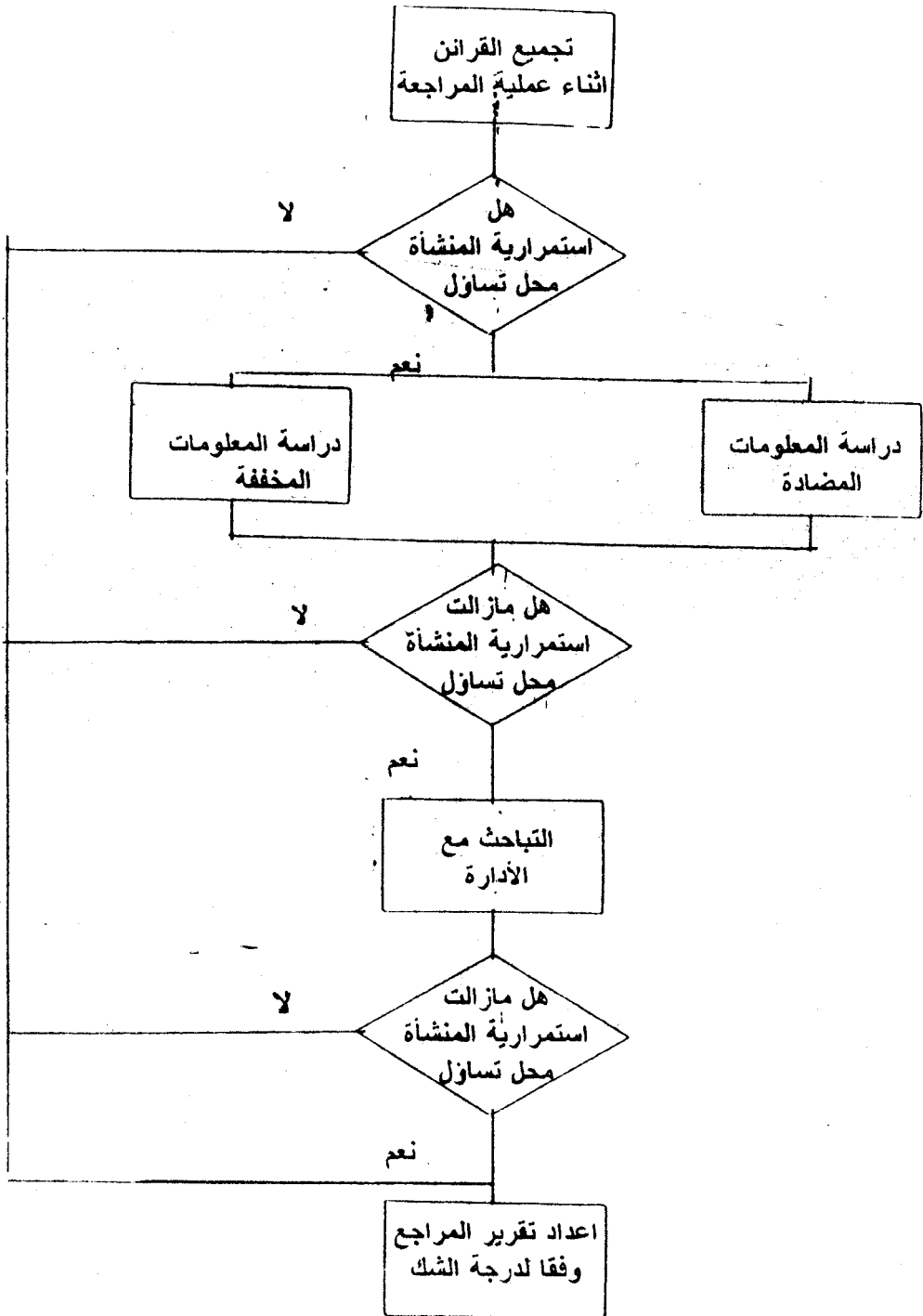
يقع على المراجع مسئولية ابداء الرأى عن مدى صدق وصحة تمثيل القوائم المالية لحقيقة أوضاع المنشأة. وعليه الأخذ بكافة القرانن المرتبطة بأستمرارية المنشأة. وإذا ما تبين أن هذا الفرض محل تساؤل يكون عليه القيام بفحص إضافي موجه للتأكد من مدى سريانه. ويرى الباحث ان المراجع وهو بصدد الوصول الى رأيه المهني عليه أن يأخذ موضوع استمرارية المنشأة في الحسبان عند قيامه بتخطيط اجراءات المراجعة وأن يضمن فحصه خطط الشركة بما في ذلك التدفقات النقدية وخطط التمويل.

ويقترح الباحث قيام المراجع بالأجرائين التاليين :

٧-١ - تحديد ما إذا كانت استمرارية المنشأة محل تساؤل .

٧-٢ - القيام بالفحص اللازم للوصول المراجع الى رأيه عن استمرارية المنشأة .

وتوضح خريطة سير العمليات التالية الخطوات المقترح ان يقوم بها المراجع للوصول الى رايه عن أستمرارية المنشأة:



شكل رقم (١) خريطة سير عمليات قرار المراجع بصدد استمرارية المنشأة.

## ٧-١ - تحديد ما إذا كانت استمرارية المنشأة محل تساؤل :

يقوم المراجع بتجميع القرانين اثناء فحصه , ويكون عليه عدم تجاهل القرانين ذات الدلالة وذلك وفقا للنشرة الأمريكية لمبادئ المحاسبة رقم ٣١ SAS 31 Evidential Matter .  
وإذا ما اكتشف كل او اى مما يلى عليه الانتقال الى الفحص المتعمق للوصول الى قرار بشأن احتمالات عدم استمرار المنشأة. (Woolf, 1983, p.55, Millicamp, p.226-227) :

- ١- نسبة تداول سيئة.
  - ٢- نسبة سيولة سريعة سيئة.
  - ٣- انقضاء موعد سداد الأجر أو الضرائب.
  - ٤- الاعتماد على التمويل قصير الأجل لسد الأحتياجات طويلة الأجل .
  - ٥- ارتفاع معدل الرفع المالى واتجاهه المتزايد.
  - ٦- زيادة القروض عن سقف الائتمان المتفق عليها مع الدائنين.
  - ٧- صعوبة سداد الفوائد والقروض.
  - ٨- تأجيل سداد الأرباح الموزعة.
  - ٩- تزايد رصيد المخزون.
  - ١٠- تزايد رصيد المدينون .
  - ١١- زيادة السحب على المكشوف عن الضمانات المقدمة.
  - ١٢- عرض قيود على معاملات المنشأة ( مثلا اشتراط الموردين التعامل النقدي لمشتريات المنشأة منهم).
  - ١٣- حلول موعد سداد القروض طويلة الأجل مع عدم ظهور ترتيبات لكيفية تمويل السداد.
  - ١٤- الاعتماد على مصادر التمويل مرتفعة الفوائد.
  - ١٥- زيادة شروط الحصول على الائتمان عن المتفق عليها.
  - ١٦- تكرار خسائر التشغيل.
  - ١٧- البحث عن مصادر جديدة أو طرق جديدة للتمويل.
  - ١٨- عدم قدرة المنشأة على الحصول على الخصم النقدي .
  - ١٩- تأجيل عمليات الشراء مما يعرض المخزون للنفاذ.
  - ٢٠- تحويل عقود شراء الأصول الثابتة الى عقود ايجار .
  - ٢١- بطء عمليات تحصيل الديون.
  - ٢٢- التوسع السريع فى الأعمال دون تخطيط للحصول على اموال مناسبة لنوع الأستثمار.
  - ٢٣- وجود استثمارات ضخمة فى منتجات او مشروعات او بحوث جديدة لم تظهر نتائجها بعد.
  - ٢٤- الاعتماد على عدد محدود من المنتجات أو المشروعات أو العملاء أو الموردين.
  - ٢٥- تخفيض أو الغاء المشروعات الأستثمارية.
- كما يمكن اضافة الأسباب الداخلية التالية: (Munter & Ratchiffe, p. 211, Millicamp, p.226)
- ١- استقالة كبار العاملين بالشركة.
  - ٢- التأخير فى تقديم المستندات للجهات المنظمة ( مصلحة الشركات , مصلحة الضرائب , هيئة سوق المال .... ) .
  - ٣- وجود مشاكل مع العاملين ( أضراب العاملين .... )
  - ٤- الأرتباطات طويلة الأجل غير الأقتصادية.
  - ٥- كثرة القضايا المرفوعة على المنشأة.

- ٦- فقد توكيلات أساسية لنشاط المنشأة.
- ٧- قرب انتهاء عقد احتكار أو امتياز.
- ٨- فقد موردين أو عملاء رئيسيين.
- ٩- المخاطر السياسية.
- ١٠- زيادة مناقسة الواردات ( إنهاء الحماية الجمركية مثلا )
- ١١- تغير أسعار الصرف لغير صالح المنشأة.
- ١٢- التقادم الفني للألات والمعدات.
- ١٣- الفشل المالي لكبار العملاء أو الموردين.
- ١٤- تخفيض الإنتاج اختياريا أو اجباريا .
- ١٥- فرض تسعيرة جبرية من جهة سيادية.
- ١٦- تغير معدلات الضريبة لغير صالح المنشأة.

ولقد أضافت وندا (Wallace, p.581) مؤشرا إضافيا يتمثل في تغيير الشركة للطرق المحاسبية المستخدمة. وقدمت أمثلة على ذلك حيث أدى تغيير شركة كرايزلر لطريقة تقييم المخزون من طريقة الوارد أخيرا صادر أولا إلى طريقة الوارد أولا الصادر أولا إلى رفع الأرباح بمقدار ٢٠ مليون دولار. كذلك قامت شركة جلكو والتي تعمل في ايجار واستأجار الشاحنات والحاويات بتحقيق ٥٠ مليون دولار ارباح في السنة التي واجهت فيها صعوبات مالية نظرا لتمكنها من التوصل إلى ٢٠ مليون دولار أرباحا نتيجة القيام بما يلي :

- تغيير طريقة التعرف على الدخل من طريقة التأجيل إلى طريقة التعرف الفوري .
- زيادة الحياة الإنتاجية المتوقعة للأصول.
- تغيير طريقة التعرف على الدخل الناتج عن الشاحنات المشتراة بغرض عرضها للايجار للغير.

ومن الطبيعي ألا يكون تغيير الطرق المحاسبية مؤشرا كافيا لتأكيد مشاكل استمرارية الشركة حيث توجد عديد من الأسباب المشروعة لتغيير الطرق المحاسبية . وبالرغم من أمكانية سرد عديد من العناصر التي تساعد في تشكيل رأي المراجع عن احتمالات عدم استمرارية المنشأة إلا أنها لا تمثل محددات قاطعة للتأكد من أثر هذه العناصر فضلا عن صعوبة تقييم آثارها ، فلقد تبين سفارتز و مينون (Schwartz & Menon, p. 256) أنه من بين ١٢٨ شركة مفلسة حصلت ٧٧ شركة على تقرير متحفظ من المراجع أي بنسبة ٦٠٪ وهذه النسبة المنخفضة تدل على صعوبة تقدير وضع الشركة بالنسبة لفرض الاستمرار.

وإذا ما تبين للمراجع أن استمرارية المنشأة ما زالت محل تساؤل ، فإن الخطوة التالية تكون القيام بفحص متعمق للوصول إلى رأي عن استمرارية المنشأة .

## ٧-٢ - القيام بالفحص اللازم للوصول المراجع إلى رأيه عن استمرارية المنشأة :

حين توصل المراجع إلى قرانن عن احتمالات عدم استمرار المنشأة يكون عليه القيام بفحص تحليلي يتضمن دراسة كل من المعلومات المضادة لاستمرار المنشأة والمعلومات المخففة من احتمالات عدم استمرارها، ثم عليه بعد ذلك التباحث مع الإدارة عن سياساتها وأخيرا كتابة تقريره ، وذلك وفقا لما يلي :

## ٧-٢-١ دراسة المعلومات المضادة لاستمرار المنشأة :

المعلومات المضادة هي أية قرانن يحصل عليها المراجع أثناء عمله حتى تاريخ أعداد تقريره عن استمرارية المنشأة ويمكن أن يحصل على هذه المعلومات من مصادر متعددة. فيمكن للمراجع تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية مع اعطاء اهتماما أكبر بالمفردات التي حدث بها تغير غير عادي أو كانت تعكس أوضاعا غير عادية. ويمكنه فحص مجموعتان من العوامل الأولى تؤثر مباشرة على استمرارية المنشأة مثل تأخر توزيع الأرباح، ومحاولة الحصول على مستويات أنتمانية أعلى، وإعادة جدولة الديون. أما العوامل الأخرى فتؤثر على استمرارية المنشأة ولكن بطريقة غير مباشرة (Munter, p.214) وذلك مثل ترك كبار العاملين للشركة. ويمكن أن يؤدي فحص محاضر مجلس الإدارة الى التعرف على مسببات ذلك، كذلك يمكن الحصول على معلومات من الإدارة القانونية عن الدعاوى المرفوعة على المنشأة وقيمة التعويضات والغرامات المتوقعة.

وفي سبيل تجميع القرانن عن استمرارية المنشأة يمكن للمراجع الاعتماد على النماذج المستخدمة في التنبؤ بالأفلاس. ولقد تعددت الدراسات التي تحاول تحديد مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بإفلاس الشركة. وهناك مدخلين اساسيين في هذه الدراسات هما مدخل المتغير الوحيد ومدخل تعدد المتغيرات.

في مدخل المتغير الوحيد يتم اختيار رقم محاسبي أو نسبة مالية بصفة منفردة والتعرف على قدرتها على التنبؤ بإفلاس الشركة قبل عدة سنوات من حدوثه ومن أشهر الدراسات دراسة بيفر (Beaver, 1966) والذي توصل فيها الى أن نسبة التدفق النقدي الى مجموع الخصوم هي من أفضل النسب، وأخذ على دراسته استخدامها لأسلوب أحصائي بسيط وأن استخدام أسلوب أكثر تعقيدا كان ليؤدي الى الوصول الى نتائج أكثر قدرة على التنبؤ، ونظرا لأن تعدد النسب يكون له أثر أكبر في تناول الجوانب المختلفة للمركز المالي للشركة، فقد حل محل تعدد المتغيرات محل مدخل المتغير الوحيد نظرا لأمكان الحصول على قدرة تنبؤية أفضل باستخدام مزيج من النسب.

وفي مدخل تعدد المتغيرات يتم أخذ أكثر من رقم أو نسبة مالية وقياس قدرتهم على التنبؤ بالأفلاس. وقد استخدمت بعض هذه الدراسات سلاسل ماركوف (زكريا، ص. ٣٠٤) والبعض الآخر تحليل التمايز بين المجموعات **Multiple Discriminant Analysis** ومن أهم هذه الدراسات دراسة التمان (Altman, 1968) والتي استخدم فيها ٢٢ نسبة مالية استخرجت قيمتها من القوائم المالية للشركات محل عينته في السنة الأولى السابقة للفشل. وتم تبويب النسب في خمس مجموعات هي السيولة، الربحية، الرفع المالي، الأعمار المالي، معدلات الدوران. وتم اختيار نسبة من كل مجموعة وهي رأس المال العامل/ مجموع الأصول. الأرباح المحجوزة/ مجموع الأصول. الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الأصول. القيمة السوقية لحقوق الملاك/ القيمة الدفترية لإجمالي المديونية، المبيعات/ مجموع الأصول.

وأعد من هذه النسب على التوالي دالة التمايز كما يلي :

$$Z = 0.12 \text{ س} 1 + 0.14 \text{ س} 2 + 0.33 \text{ س} 3 + 0.06 \text{ س} 4 + 0.999 \text{ س} 5$$

حيث تمثل س ١ س ٢ س ٣ س ٤ س ٥ النسب السابقة على التوالي.

وباستخدام هذه الدالة كشفت دراسة التمان عن أن الشركة التي تحصل على مجموع نقاط يبلغ ٢.٦٧٥ فأكثر يتم تصنيفها على أنها شركة ناجحة. أما إذا حصلت على أقل من ذلك

فتصنف على انها شركة فاشلة ويؤخذ على نموذج التمان ان مصداقية النموذج لم تختبر الا في السنة السابقة على الفشل (السيد، ص ٢٠).

وقد درس شين وتشيرش (Chen & Church, p.30) مدى الاستفادة من دخول الشركة في امتياز الرهن عند تحديد الشركات التي يتم دراسة مدى استمراريته (وفقا للقانون المصري رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ يقوم المدين برهن محله التجارى لأحد البنوك المرخص بها بأعباره داننا مرتتها ويتم اثبات هذا الرهن في دفتر خاص بمكتب السجل التجارى تنفيذا لأحكام القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى وهذا يعطى للبنك حق التقدم والتتبع. ولا يوافق على شهر الإفلاس إلا بناء على قرار من المحكمة المختصة كما لا يوافق على تعديل النشاط التجارى الا بعد ابلاغ البنك الدائن للسجل بالموافقة على ذلك حتى لا تضيق أموال البنوك) (حسن، ص ١١). ولقد وجدنا علاقة قوية بين لهذا المتغير وبين التحفظ على استمرارية المنشأة. وقاما باختبارات لمقارنة مدى الاستفادة من دخول الشركة في امتياز الرهن بنتائج دالة التمايز السابقة. وتوصلا الى أن هناك قدرة تنبؤية إضافية بأخذ دخول المنشأة في امتياز الرهن في الحساب. وأن نغية المتغيرات المالية تتناقص بدرجة كبيرة حين الأخذ في الحساب امتياز الرهن.

والمستفاد من دراستهما هو أن المراجع سيحتاج الى قدر ضئيل من الدراسة للحكم على استمرارية المنشأة في حالة دخولها امتياز الرهن. وانه يمكن استبعاد الشركات التي دخلت في امتياز الرهن كما نستبعد الشركات الخاضعة للتصفية نظرا لأن عدم الاستمرارية يصبح أمرا واضحا.

ويجب أن يتعرف المراجع على أنه ليس من الضروري أن يتم إفلاس الشركة نتيجة لسوء أدائها الاقتصادي والمالي فمن له حق المطالبة بحل الشركة لن يطالب بشهر إفلاسها اذا كانت تكلفة اجراءات الإفلاس والعائد المتوقع الحصول عليه من التصفية تفوق المنافع التي يمكن تحقيقها من استمرار المنشأة وعدم المطالبة بحلها (Watts & Zimmerman, p. 113) ولعل ذلك يفسر مسلك البنوك في مصر حيث استمرت لفترة طويلة في تمويل الشركات التي زادت خسائرها عن نصف رأس مالها بل والتي تأكل رأس مالها بالكامل نظرا لأن - ضمن أسباب اخرى - الفوائد التي تحمل على الشركات عن قروضها للبنوك تمثل دخلا للبنك في الفترة قصيرة الأجل يفوق العائد المتوقع من المطالبة بتصفيتها.

وبعد قيام المراجع بدراسة المعلومات المضادة لاستمرارية المنشأة، يكون عليه البحث عن العوامل المخففة من العوامل المضادة لاستمرار المنشأة وذلك بالاسترشاد بما يلي :

## ٧-٢-٢- دراسة العوامل المخففة من عدم استمرارية المنشأة :

يحتاج المراجع الى زيادة درجة التأكد من استمرار المنشأة ولذلك عليه البحث عن العوامل التي قد تساعد المنشأة على الاستمرار وذلك مثل الحصول على تأكيد من الشركة القابضة بتدعيمها للشركة التابعة. ومقارنة الاحتياجات النقدية للشركة بإمكانيات الحصول على سحب على المكشوف أو مصادر أخرى للتمويل متاحة أمام المنشأة ( Woolf, p.55 ).

وقد أورد مونتر (Munter, p.214) عن المعيار رقم ٥٩ (AICPA, 1990, pp. 199 - 200) العوامل المخففة من اسباب عدم استمرارية المنشأة في



أربعة مجموعات هي .

١- العوامل المتعلقة بالأصول : وترتبط بإمكان بيع الأصول ذات القيمة والتي لا تؤثر على استمرارية عمليات المنشأة، كذلك إمكانية تأخير برامج الأجل والاستبدال ، واستخدام اساليب البيع ثم إعادة الأستأجار وغيرها من اساليب التمويل.

ب- العوامل المتعلقة بالديون : مثل الحصول على حدود ائتمان لم تكن متاحة من قبل . وإعادة جدولة الديون.

ج- العوامل المتعلقة بالاتفاق : وترتبط بتأجيل التدفقات النقدية الصادرة وذلك باستبعاد الأعمال التي تؤدي الى تدفقات سالبة ، وتأجيل النفقات التي يمكن تأجيلها مثل الصيانة والأعلان وبعض التكاليف الإدارية . والاتفاق مع نقابة العاملين على تخفيض المرتبات .

د- العوامل المتعلقة بأموال الملكية : وذلك مثل تأجيل سداد الأرباح تحت التوزيع ، والحصول على أموال إضافية نتيجة لأصدار اسهم زيادة رأس المال.

وعلاوة على العوامل السابقة هناك عوامل غير مباشرة وذلك مثل خطة الإدارة لشغل الوظائف الشاغرة التي تركها كبار العاملين ، وسياسات الإدارة فيما يتعلق بالإنتاج والتنوع . وبعد دراسة العوامل المخففة من عدم استمرارية المنشأة وأن تبقى لدى المراجع شك يكون عليه القيام بالتباحث مع الإدارة كما يلي.

### ٧-٢-٣- التباحث مع الإدارة :

بعد فحص المراجع للعوامل المضادة لاستمرارية المنشأة والعوامل المدعمة لاستمرارها . يكون عليه التباحث مع الإدارة عن سياساتها واجراءاتها لمواجهة صعوبات استمرار المنشأة ، مع الأخذ في الحسبان لكل من الفترة الزمنية التي يمكن فيها تشغيل هذه السياسات وتحقيق نتائجها ، ومدى صدق وخبرة الإدارة في تشغيل هذه السياسات ، وعليه تقييم الأسس والفروض التي أعدت على اساسها هذه السياسات ، وبعد الحصول على الأيضاحات الكافية عليه إعداد تقريره .

### ٧-٢-٤- إعداد تقرير المراجع :

يمكن ان يتخذ تقرير المراجع عن استمرارية المنشأة أحد الأشكال التالية وفقا لتطور هذا التقرير :

٧-٢-٤-١- التحفظ في تقرير المراجع نتيجة عدم التزام العميل بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها :

وذلك بأن يحفظ المراجع في فقرة الرأي على انطباق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وعلى وجه التحديد فرض استمرارية المنشأة مع ذكر القرائن المؤيدة لتحفظه .

٧-٢-٤-٢- التحفظ على استمرارية المنشأة نتيجة لتحقيقها لخسائر متكررة  
ولعدم قدرتها على سداد التزاماتها :

وذلك وفقا للمعيار رقم ٣٤ ويكون شكّل التقرير كما يلي :

الى السادة حملة الأسهم :

فحصنا القوائم المالية المبيعة المبيعة لشركة ..... والشركات  
التابعة لها عن السنة المالية المنتهية فى / / ١٩٩٤ . وقد تم الفحص  
وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وتضمنت أعمال المراجعة فحص  
السجلات المحاسبية والقيام بأجراءات المراجعة التى وجدت ضرورية .  
وكما يتضح من القوائم المالية . فإن الشركة قد حققت  
خسائر صافية قدرها ..... جنيهه خلال السنة المنتهية فى /  
/ ١٩٩٤ . وفى هذا التاريخ فإن الألتزامات الجارية تفوق الأصول  
المتداولة بمقدار ..... جنيهه . وتفوق اجمالى الألتزامات اجمالى  
الأصول بمبلغ ..... جنيهه . وهذه العوامل الى جانب غيرها - كما  
فى الملحوظة رقم \*\*\*- توضح أن الشركة قد لا تستطيع الأستمرار  
فى العمل . ولا تتضمن القوائم المالية تعديلات تتعلق بالقيم  
الأستردادية أو تبويب للقيم المسجلة للأصول أو اعادة جدولة  
الألتزامات . والتى قد تكون ضرورية فى حالة عدم قدرة الشركة على  
الأستمرار .

وفى رأينا ووفقا لأثر التعديلات السابقة والتى يتطلبها الأمر إذا ما تحقق عدم  
التأكد بالنسبة لأسترداد وتبويب قيم الأصول والألتزامات المشار اليها فى الفقرة  
السابقة . فإن القوائم المالية تعكس الموقف المالى للشركة كما فى / / ١٩٩٤  
وننانج اعمالها والتغير فى مركزها المالى للسنة المنتهية فى ذلك التاريخ وفقا  
للمبادئ المحاسبية المطبقة وعلى اساس الثبات مع الأساليب المستخدمة فى السنة  
السابقة .

يلاحظ أن هذا الشكل من التقارير يتحفظ فيه المراجع على استمرارية المنشأة  
ويذكر القران المؤيدة لرأيه . وان رأى عن الأستمرارية يعد للحالة السلبية فقط .

٧-٢-٤-٣- كتابة تقرير نظيف مع إضافة فقرة تتعلق بمدى استمرارية المنشأة :

يمكن للمراجع وفقا للمعيار رقم ٥٩ أن يصدر تقريرا نظيفا وأن يلفت الأنتباه فى تقريره  
الى عدم التأكد من استمرارية المنشأة وأن يدعم رأيه فى ملاحظات تفصيلية لأسباب وصوله الى  
هذا رأى ويظهر تقرير المراجع على النحو التالى

الى السادة حملة الأسهم :

فحصنا القوائم المالية المجمعّة لشركة ..... والشركات التابعة لها عن السنة المالية المنتهية في ١٩٩٤ / / . وقد تمّ الفحص وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها وتضمنت أعمال المراجعة فحص السجلات المحاسبية والقيام بأجراءات المراجعة التي وجدت ضرورية . وفي رأينا ان القوائم المالية المشار اليها تمثل بصورة صادقة الموقف المالي المجمع للشركة وشركاتها التابعة في ١٩٩٤ / / وفي ١٩٩٣ / / ، والنتائج المجمعّة لعملياتها والتغيير في مركزها المالي في ١٩٩٤ / / وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها واتباع مبدأ الثبات .

ولقد أعدت القوائم المالية لشركة ..... على افتراض انها مستمرة في العمل . وكما يظهر من القوائم المالية المجمعّة فإن الشركة قد حققت ..... جنيه . ..... جنيه خسائر لعامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على التوالي . وكما ظهر بالملاحظة رقم \*\*\* توجد أوراق دفع مستحقة للبنوك مبلغها .... جنيه حل موعد استحقاقها ولم تسدد حتى ١٩٩٤ / / . والعناصر السابقة - بالإضافة الى غيرها - تشير شكوك كبيرة عن قدرة الشركة على الاستمرار . وقد تمّ شرح خطط ادارة الشركة في هذا الصدد في الملحوظة رقم \*\*\* . ولا تتضمن القوائم المالية المجمعّة اية تعديلات لازمة اذا تحقق عدم التأكد من استمرارية الشركة .

يلاحظ على الشكل السابق لتقرير المراجع أن الفقرة الثانية تتضمن عدم تحفظ للمراجع . وان الفقرة الثالثة تحتوي على لفت الانتباه لصعوبات استمرار الشركة .

#### ٨- دراسة مقارنة لموقف المراجعين بمصر وبالولايات المتحدة الأمريكية من التقرير عن استمرارية المنشأة:

لوصول الى توصيات محددة بشأن مسنولية المراجع من التقرير عن استمرارية المنشأة، تم اعداد قائمة استبيان على نمط دراسة موشلر مع اضافة اسئلة عن أثر حجم مكتب المراجعة على التحفظ على استمرارية المنشأة ، والشكل الذي يجده المراجعين المصريين أكثر ملائمة للتقرير عن ذلك .

ويلاحظ أن دراسة موشلر تمت ولدى المحاسبين الأمريكيين المعيار رقم ٣٤ والخاص بالأرشادات الخاصة بحالة وجود شكوك حول استمرارية المنشأة . بينما يتوفر للمحاسبين المصريين نصوص قانون الشركات وقانون شركات قطاع الاعمال وقانون سوق المال . وقد كانت عينة موشلر مكونة من ستة عشر مراجعاً من العاملين بأكبر ثمانية مكاتب مراجعة بالولايات المتحدة . وحتى يمكن المقارنة تم الالتزام بنفس حجم العينة مع تطويعها لتلائم البيئة المصرية . فتم تقسيم العينة في ثلاث مجموعات من المراجعين على الوجه التالي : ستة من المراجعين الأكاديميين ، وخمسة من المراجعين المهنيين ، وخمسة من المراجعين - من الجهاز المركزي للمحاسبين . وقد تم اختيار المراجعين من ذوي الخبرة الكبيرة حتى

يكون لرايهم وزن كبيراً وذلك لتخفيف النقد السابق توجيهه لدراسة موثقل نتيجة صغر حجم عينته

٨-١-١ ما توصل اليه الباحث من المقابلات مع المراجعين من الفئات المختلفة :

قبل ترك قائمة الاستبيان للمراجعين الذين اشتركوا في الاستبيان لاستيفانها ، قام الباحث بمقابلاتهم لتوضيح محتويات القائمة والتعرف على موقفهم من التقرير عن استمرارية المنشأة. وقد تبين ما يلي من المقابلات الشخصية :

٨-١-١-١ من مقابلات الأكاديميين :

- ان بعض مكاتب المراجعة تستخدم نموذج التمان لتقييم استمرارية الشركات.
- ان من رأى الأكاديميين انه على المراجع ابداء الرأى عن استمرارية المنشأة وخاصة بالنسبة للشركات التابعة حتى تستطيع الشركة القابضة اتخاذ الإجراءات الملائمة لتخصيص الشركة المعنية.

٨-١-٢ من مقابلة أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات :

- ان حر الشركة يقع فى يد الجمعية العامة للشركة.
- أن الجهاز لا يفحص مدى استمرارية الشركة.
- أن مراجعى الجهاز يفحصون الموازنات التخطيطية للشركة ويكونوا على معرفة بمركزها المالى المتوقع فى السنة المقبلة.

٨-١-٣ من مقابلة المحاسبين القانونيين :

- اشار أحد الزملاء المهنيين من العاملين بمكتب محاسبة كبير يمتد نشاطه على مستوى الجمهورية الى الصعوبات التى تصاحب التحفظ فى التقرير. حيث ادى تحفظه فى تقرير أحد الشركات على الشيكات التى حررت للموردين بمبالغ كبيرة تستحق فى تواريخ لاحقة دون ان يكون لها مصدر واضح للتمويل الى رفض بنك العميل اعتماد تسهيلات ائتمانية اضافية مما اثر على قيام العميل بمطالبة المكتب بتغيير المراجع المكلف بفحص حساباته بمراجع اخر لرايهم وقد تم له ما اراد.

٨-٢ نتائج الاستبيان :

تتوصل الى النتائج التالية من استطلاع رأى عينة من المراجعين بمصر فى خمس مجموعات من العناصر المرتبطة بتقرير المراجع عن استمرارية المنشأة. وقد تم اعداد القاسم

على اساس قيام المراجع باعطاء درجة للعنصر ( من ١ الى ٥ ) وفقا لاهمية العنصر في قرار استمرارية المنشأة .

## ٨-٢-١ - المواصفات التي يعتبرها المراجعين دليلا على وجود مشاكل بالشركة :

أورد موشلر أربعة عشر عنصرا لتحديد اهم العناصر التي يمكن الاعتماد عليها للدلالة على وجود مشاكل في استمرارية المنشأة . وما يلي متوسطات اجابات الفئات المختلفة مقارنة بدراسة موشلر :

العنصر	الاكاديميين	الجهاز المركزي	المراجعين	متوسط	موشلر	الفروق
١- تحقيق الشركة لخصائر كبيرة لأول مرة .	٢	٢,٢	١,٦	١,٩٤	٢,٤٤	٠,٥ -
٢- تحقيق الشركة لخصائر كبيرة للسنة الثانية	٣	٣,١٧	٢,٦	٢,٩٤	٣,١٩	٠,٢٥ -
٣- تحقيق الشركة لخصائر كبيرة للسنة الثالثة .	٤	٤,١٧	٣,٤	٣,٨٨	٣,٨١	٠,٠٧ -
٤- تحقيق الشركة لخصائر مرحلة لاول مرة .	٢,٣٣	١,٤	١,٤	١,٧٥	٢,٧٥	١-
٥- تحقيق الشركة لخصائر مرحلة لثاني سنة .	٣,١٧	٢,٤	٢,٢	٢,٦٣	٣,٢٥	٠,٦٣ -
٦- تحقيق الشركة لخصائر مرحلة للسنة الثالثة .	٤,٣٣	٣,٢	٣,٦	٣,٧٥	٣,٨١	٠,٠٦ -
٧- دخول الشركة في اجراءات تغيير شكل الشركة .	٣,٨٣	٢,٨	١,٦	٢,٨١	٤,٦٣	١,٨٢ -
٨- تحقيق الشركة لإجمالي حقوق ملكية سالية	٣,٥	٣,٨	٣,٤	٣,٥٦	٣,٧٥	١٩

٢,٣٨ -	٤,٨٨	٢,٥	٢,٨	١,٨	٢,٨٣	٩- دخول الشركة في ترتيبات لإعادة هيكلة الديون .
٠,٠٦ -	٣,٠٦	٣	٣	٢,٦	٣,٣٣	١٠- تحقيق عجز في التدفق النقدي من العمليات .
١	٢,٣٨	٣,٣٨	٤	٣,٢	٣	١١- تصفية بعض الأصول العاملة للحصول على نقدية .
٠,٦٣ -	٣,٨٨	٣,٢٥	٤	٣	٢,٨٣	١٢- عدم القدرة على سداد الفوائد .
٠,١٩ -	٣,٠٦	٢,٨٨	٣,٦	٢,٢	٢,٨٣	١٣- تحقيق رأس مال عاجل سالب .
٠,٣٢	٣,٥٦	٣,٨٨	٤,٦	٣,٤	٣,٦٧	١٠- احتواء تقرير المراجع عن السنة السابقة على تحقق عن استمرارية الشركة .

ينضح من الجدول السابق أن المراجعين يرو أن الشركة التي تخضع للشك في استمراريتهما يكون لها بعض الخصائص وان عينتا المراجعين بمصر وبالولايات المتحدة الأمريكية اشتركتا في كل من : احتواء تقرير المراجع من السنة السابقة على تحقق عن استمرارية الشركة . وتحقيق خسائر كبيرة للسنة الثالثة . وتحقيق الشركة لخسائر مرحلة للسنة الثالثة . واختلفت نتائج العينتان في أن المراجعين الأمريكيين اعطوا اهتماما لدخول الشركة في اجراءات تغيير شكلها . و دخول الشركة في ترتيبات لأعادة جدولة الديون . بينما اهتم المراجعين المصريين بتصفية بعض الأصول العاملة بالشركة للحصول على نقدية . وبتحقيق الشركة لأجمالى حقوق ملكية سالبة.

٨-٢-٢- العوامل التي يجدها المراجع مؤثرة على تحديد الشركة التي تستلم تقرير متحفظ على استمرارها :

حدد موشلر عشر عوامل خاصة بالشركة وتؤثر على تحديد الشركة محل التساؤل عن استمراريتهما . وما يلي جدول يوضح متوسط الدرجات التي خصصتها كل فئة في الدراسة الاستطلاعية والمتوسط العام مقارنة بنتائج موشلر :

العنصر	الأكاديميين	الجهاز المركزي	المراجعين	متوسط	موتشلر	الفروق
١- حجم الشركة مقيسا بقيمة مبيعاتها .	٢,٥	٢,	٢,٤	٢,٦٩	١,٢٥	١,٤٤
٢- حجم الشركة مقيسا بقيمة أصولها .	٢,١٧	٢,٢	٢,٦	٢,٣١	١,٣٨	,٩٣
٣- خطط الشركة .	٢,٦٧	٣,٢	٣,٦	٣,١٣	٣	,١٣
٤- أداء الإدارة .	٣	٤	٣,٨	٣,٥٦	٣,٠٦	,٥
٥- التنبؤات بالتدفقات النقدية .	٣,١٧	٢,٤	٣	٢,٨٨	٣,٨٨	١-
٦- عمر الشركة .	١,٨٣	١,٨	٢,٤	٢	١,٦٢	,٣٨
٧- نسب الشركة بالنسبة لنسب الصناعة .	٢,٥	٢,٨	٣	٢,٧٥	٢,١٣	,٦٢
٨- اتجاه نسب الشركة في السنتين الأخيرتين .	٣,١٧	٢,٦	٣,٤	٣,٠٦	٢,٥	,٥٦
٩- اتجاه نسب الشركة في السنوات الثلاث الأخيرة .	٣,٣٣	٣	٤,٢	٣,٥	٢,٨١	,٦٩
١٠- العوامل المخففة من احتمالات عدم استمرارية الشركة .	٣,٥	٣,٦	٤	٣,٦٩	٣,٤٣	,٢٦

يتضح من ملخص الأستبيان أن اهم العوامل التي اشترك فيها المراجعين المصريين والأمريكيين هي : أداء الإدارة , والعوامل المخففة من احتمالات عدم استمرار المنشأة . واهتم المراجعين الأمريكيين بالتنبؤات بالتدفقات النقدية بينما ركز المراجعين المصريين على اتجاه نسب الشركة في السنوات الثلاث الأخيرة . ويلاحظ أن اجابات المراجعين المهنيين بمصر انطبقت الى حد كبير مع اجابات العينة الأمريكية.

٨-٢-٣- النسب الهامة في اتخاذ قرار المراجع عن احتمالات عدم استمرار الشركة :

اعتمدت عديد من دراسات التنبؤ بالأفلاس على استخدام النسب المالية للتنبؤ بأفلاس المنشأة. وقد أورد موتشلر في دراسته احدى عشر نسبة مالية وما يلي متوسط اجابات كل فئة والمتوسط العام مقارنة ببيانات المراجعين الأمريكيين :

العنصر	الأكاديميين	الجهاز المركزي	المراجعين	متوسط	موتشتر	الفروق
صافي الربح قبل البنود الاستثنائية	٣,٣٣	٣	٣,٢	٣,١٩	٢,٦٩	.٥٠
----- ١						
صافي المبيعات النقدية	٣,٥	١,٨	١,٤	٢,٣١	١,٦٣	.٦٨
----- ٢						
اجمالي الاصول صافي المبيعات	٣,٥	٢,٤	٣	٣	١,٠٦	١,٩٤
----- ٣						
اجمالي الاصول رأس المال العامل	٣,٦٧	٢,٢	٣	٣	١,٥٦	١,٤٤
----- ٤						
اجمالي الاصول حقوق الملكية	٣,٣٣	٢,٦	٤	٣,٣١	٤,٨١	١,٥ -
----- ٥						
اجمالي الألتزامات						
اجمالي الألتزامات طويلة الأجل	٣	٢,٨	٤	٣,٢٥	٣,١٣	.١٢
----- ٦						
اجمالي الاصول صافي الربح قبل البنود الاستثنائية	٣,٣٣	١,٤	٢,٢	٢,٣٨	١,٥	.٨٨
----- ٧						
اجمالي الاصول اجمالي الألتزامات	٣,٣٣	٢,٢	٣,٨	٣,١٣	٣	.١٣
----- ٨						
اجمالي الاصول الأصول المتداولة	٣,١٧	٢	٢,٨	٢,٦٩	١,٣٨	١,٣١
----- ٩						
اجمالي الاصول الأصول المتداولة	٣,٦٧	١,٦	٤,٤	٣,٢٥	٥,٤٤	٢,١٩ -
----- ١٠						
الخصوم المتداولة						



التدفق النقدي ٣.٣٣ ١٦ ٤.٦ ٣.١٩ ٥.٤٤ ٢٢٥

١١

## اجمالي الالتزامات

يتبين من الجدول السابق أن اهم خمس نسب للتنبؤ بعدم استمرارية المنشأة في دراسة موتشلر هي : التدفق النقدي / اجمالي الالتزامات ، الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة ، صافي القيمة / اجمالي الالتزامات ، اجمالي الالتزامات طويلة الأجل / اجمالي الأصول ، و اجمالي الالتزامات / اجمالي الأصول . وقد تطابق هذا الاختيار مع اجابات المراجعين المهنيين بمصر ، أما اجابات المراجعين التابعين للجهاز المركزي للمحاسبات فكانت منخفضة بصفة عامة عن بقية الفئات ويمكن أن يرجع ذلك الى أن معاييرهم المستمرة لحسابات الشركات المكلفين بمراجعتها يمكنهم من الحصول على معلومات تفصيلية تساعدهم في رأيهم أكثر من اعتمادهم على تحليل البيانات المنشورة بالقوائم المالية ، وتركز اهتمام مراجعي الجهاز على نسب الربحية والدوران والالتزامات الى مجموع الأصول. ولقد اهتم الأكاديميين بنسب الدوران والتداول أكثر من النسب التي استخدمت في عديد من البحوث للتنبؤ بالأفلاس وهي نسبة النقدية من العمليات الى اجمالي الالتزامات .

٨-٢-٤- أثر كبير حجم مكتب المراجعة على اصدار تقرير متحفظ :

تم اضافة هذا السؤال الى دراسة موتشلر للتعرف على رأى المراجعين بمصر بالنسبة لأثر كبير حجم مكتب المراجعة على اصدار قرار متحفظ على استمرارية المنشأة. وقد تبين أن المراجعين من الفئات الثلاث محل العينة لا يرو ان لكبر حجم مكتب المراجعة تأثيرا كبيرا على اصدار الرأى المتحفظ على استمرارية المنشأة. فكما يظهر من الجدول التالى ان متوسط الاجابات أقل من وسيط هذا العنصر مما يعنى انخفاض أهمية هذا العنصر بالنسبة لهم.

الأكاديميين      الجهاز      المراجعين      اجمالى  
المركزي

العنصر

أثر كبير حجم اعمال المراجع      ٢.٦٧      ٢.٨      ٢.٨      ٢.٧٥  
على قرار استمرارية الشركة

٨-٢-٥- شكل التقرير الأكثر تفضيلا بالنسبة لرأى المراجع عن استمرارية المنشأة :

تم اضافة هذا السؤال الى اسئلة موتشلر للتعرف على اراء المراجعين المصريين بالنسبة للشكل المناسب للتقرير عن استمرارية المنشأة. ويقصد بالشكل الأول تحفظ المراجع على عدم انطباق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وخاصة فرض استمرارية المنشأة. والشكل الثانى يتفق مع المعيار رقم ٣٤ وفيه يحفظ المراجع فى تقريره على استمرارية المنشأة. والشكل الثالث يصدر فيه المراجع تقررا نظيفا بضمن فقرة التحذير الانتباه الى الصعوبات التى تواجه استمرار المنشأة مدعمة بالقوانين الكافية فى الملاحظات المرفقة بتقرير المراجع

ويوضح الجدول التالي آراء المراجعين المصريين بالعينة المختارة في البحث بصدد الشكل الملائم للتقرير عن استمرارية المنشأة

العنصر	الأكاديميين	الجهات المركزى	المراجعين	متوسط
الشكل الأول	٢,٨٣	٢,٨	١,٨	٢,٥
الشكل الثانى	٢,٨٣	٣,٤	٢,٤	٢,٨٨
الشكل الثالث	٣	٣,٤	٣,٨	٣,٣٨

وقد تبين من الأجابات أن المراجعين التابعين للجهاز المركزى للمحاسبات يفضلون الشكلان التفصيليان أكثر من الشكل الذى يحتوى على تقرير متحفظ على عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وان المتوسط العام يتجه نحو تفضيل التقرير النظيف والمتضمن لفقرة لفت الانتباه لمدى استمرارية المنشأة.

#### ٩- التوصيات :

ينظر مستخدمى القوائم المالية الى المراجع على انه مسؤول عن تحذيرهم من المخاطر التى تواجه الشركة محل المراجعة. ومن الأمور التى لا يقبلها مستخدمى القوائم المالية فشل الشركة بعد صدور تقرير نظيف من مراجعها. لذلك فإن مهنة المراجعة مطالبة بسد فجوة التوقع بين ما ينتظره المجتمع من مهنة المراجعة وبين ما يقوم به المراجعين بالفعل.

ولقد قام الباحث بدراسة خبرات التقرير عن استمرارية المنشأة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر ولجنتى المعايير الدولية للمحاسبة وممارسات المراجعة الدولية. وأجرى استبيان لموقف المراجعين بمصر مقارنا بموقف المراجعين الأمريكيين بدراسة موشلر. ويوصى الباحث بما يلى :

٩-١- يوصى الباحث بأن يقوم المراجع بعدة خطوات للوصول الى قراره عن استمرارية المنشأة وهى:

٩-١-١- دراسة مدى خضوع المنشأة للتساؤلات عن استمراريته. وبهذا الصدد يقترح الباحث الأسترشاد بالعناصر التالية والتى كانت أعلى العناصر فى اختيارات المراجعين المصريين والأميركيين. وهى احتواء تقرير المراجع من السنة السابقة على تحفظ على استمرارية الشركة. وتحقيق خسائر كبيرة للسنة الثالثة. وتحقيق الشركة لخسائر مرحلة للسنة الثالثة. ودخول الشركة فى اجراءات تغيير شكلها. ودخول الشركة فى ترتيبات لإعادة جدولة الديون. وتصفية بعض الأصول العاملة بالشركة للحصول على نقدية. وتحقيق الشركة لأجمالى حقوق ملكية سالبة.

٩-١-٢- إذا ما تبين له وجود شكوك حول استمراريته عليه القيام بدراسة كل من العوامل المضادة لاستمراريته والعوامل المخلفة منها. وبسبيل ذلك يمكنه الأسترشاد بقوائم

الأسئلة وبالدراسات السابقة الخاصة بالتنقيب بالأفلاس. ويقترح الباحث استخدام النسب التالية والتي اتفق عليها المراجعين المصريين والأميركيين وهي : التدفق النقدي / اجمالي الالتزامات , الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة , صافي القيمة / اجمالي الالتزامات . اجمسى الالتزامات طويلة الأجل / اجمالي الأصول . و اجمالي الالتزامات / اجمالي الأصول .

٩-١-٣- إذا ما تبقى للمراجع شك بعد ذلك عليه التباحث مع الإدارة بشأن السياسات التي أعدتها لمواجهة عدم استمرارية المنشأة , وعليه دراسة مدى صدق الإدارة وخبرته بتنفيذها لسياساتها السابقة والمدة المتوقعة للحصول على نتائج هذه السياسات .

٩-١-٤- بعد ذلك يمكنه اعداد تقريره والذي يقترح ان يشتمل على فقرة عن مدى صحة وسلامة ونظامية حسابات الشركة , واخرى يبيد فيها ملاحظاته - أن وجدت على استمرارية الشركة مع تدعيمها بالقران المناسبة وذلك وفقا لنتائج الأستبيان .

٩-٢-٢- وبالنسبة للجهات المنظمة للمهنة فإن الباحث يوصى بما يلي :

٩-٢-١- يوصى الباحث بأن يتبنى المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين دراسة المعيار المناسب للتقرير عن استمرارية المنشأة وذلك لسد الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من مهنة المراجعة وما يقوم به المراجعون بالفعل

٩-٢-٢- يوصى الباحث بأن تصدر هيئة سوق المال توجيه بضرورة حصول الشركة على تقرير من المراجع عن استمراريته ضمن مستندات تسجيلها بسوق المال , وبإيقاف تسجيل الشركات التي يصدر لها تقرير عدم استمرارية مع السماح بتداول الأوراق الموجودة مع المستثمرين .

## ١٠- الخلاصة :

يعتبر فرض الأستمرار من الفروض الأساسية فى الفكر المحاسبى ويتضح ذلك من نشرات الجمعيات المهنية المهتمة بتنظيم المهنة ووضع معايير للمحاسبة والمراجعة . فلقد نصت نشرة معايير المحاسبة رقم ٢ SSAP 2 على اربعة مضامين اساسية فى المحاسبة كان اولها : استمرارية المنشأة .

ونظرا لظروف الكساد التي تواجه الدول المختلفة , ولأن شهر أفلاس المنشأة أصبح أحد الأساليب الإدارية التي يتم التخطيط لها فى بعض الحالات , فإن فرض استمرار المنشأة لم يعد بالضرورة ساريا دائما لكل الشركات .

ويواجه المراجع بحاجة الجمهور للتعرف على مدى استمرارية المنشأة حتى لا يفاجأو بأفلاس الشركة بعد اسابيع من استلامها تقريراً نظيفاً من المراجع . كذلك يواجه المراجع بمشكلة أثر تحفظه على استمرارية المنشأة فى تقريره على مصالحه الاقتصادية حيث يميل العميل الى تغيير المراجع الذى يصدر له تقريراً متحفظاً الى آخر أكثر تفهماً . ويرى الباحث أنه على المراجع ان يأخذ فى حسبانته أن الشركة المغلقة قد لا تستطيع سداد اتعابه بغض النظر عن تحفظه فى تقريره كذلك الخسارة المحتملة أن يتحملها المراجع نتيجة خسارة سمعته لأصداره تقرير نظيف

ثم فشلت الشركة بعده بقليل فضلا عن احتمالات تعرضه لدعاوى قضائية من الغير الذى أضرى نتيجة عدم تحفظ المراجع فى تقريره.

ولقد أهتم مهنة المراجعة بمحاولة تهييب الفجوة بين ما يقوم به المراجع وبين ما يتوقنه المجتمع منه. فأصدرت لجنة معايير المراجعة بالولايات المتحدة المعيار رقم ٣٤ والذى قدم إرشادات للمراجع بصدده رأيه عن استمرارية المنشأة إلا أنه لم يكن ملزما للمراجع بأن يقرر عن استمرار المنشأة إلا فى الحالة السلبية. وقد حل محله المعيار رقم ٥٩ الذى جعل من مسنوليات المراجع التقرير عن استمرار المنشأة سواء سلبا أو إيجابا. كذلك أصدرت لجنة ممارسات المراجعة الدولية الإرشاد رقم ٢٣ والذى جاء على نفس مسار المعيار الأمريكى رقم ٣٤. والذى ظهر أثره أيضا فى معايير المراجعة بالمملكة العربية السعودية. كذلك أهتم هيئة سوق المال بتحديد حرية الشركات التى استلمت تقريرا متحفظا فى طرح أسهمها بالسوق. أما فى المملكة المتحدة ومصر فإن استمرارية المنشأة قد أفترضت فى قوانين الشركات ويسأل المراجع عن مدى تطبيق الشركة للقوانين واللوائح المفروضة عليها.

ولا يواجه المراجع بمشاكل غير عادية فى حالة استمرار المنشأة وفى حالة تصفيتها والمشاكل غير العادية تظهر فى حالة شكه فى قدرة المنشأة على الأستمرار حيث يكون عليه تدعيم شكوكه بقرائن كافية لتحفظه فى تقريره.

وللوصول الى توصيات محددة بشأن مسنولية المراجع عن التقرير عن استمرارية المنشأة. تم اعداد قائمة استبيان على نمط دراسة موشلر مع إضافة اسئلة عن أثر كبر حجم مكتب المراجعة على التحفظ على استمرارية المنشأة. والشكل الذى يجده المراجعين المصريين أكثر ملامة للتقرير عن استمرارية المنشأة.

ويلاحظ أن دراسة موشلر تمت ولدى المحاسبين الأمريكيين المعيار رقم ٣٤ والخاص بالإرشادات الخاصة بحالة وجود شكوك حول استمرارية المنشأة. بينما يتوفر للمحاسبين المصريين نصوص قانون الشركات وقانون شركات قطاع الأعمال وقانون سوق المال. وقد كانت عينة موشلر مكونة من ستة عشر مراجع من العاملين بأكثر ثمانية مكاتب مراجعة بالولايات المتحدة. وحتى يمكن المقارنة تم الألتزام بنفس حجم العينة مع تطويعها لتلائم البيئة المصرية. فتم تقسيم العينة فى ثلاث مجموعات من المراجعين على الوجه التالى: ستة من المراجعين الأكاديميين. وخمسة من المراجعين المهنيين. وخمسة من المراجعين التابعين للجهاز المركزى للمحاسبات.

ولقد أقتراح الباحث اجراءات محددة يسترشد بها المراجع فى تخطيط اعمال المراجعة وتنفيذها وهى:

١- دراسة مدى خضوع المنشأة للتساؤلات عن أستمراريتها. وبهذا الصدد يقترح الباحث الأسترشاد بالعناصر التالية والتى حصلت على أعلى الدرجات فى اجابات المراجعين المصريين والأميركيين. وهى احتواء تقرير المراجع من السنة السابقة على تحفظ على استمرارية الشركة. وتحقيق خسائر كبيرة للسنة الثالثة. وتحقيق الشركة لخسائر مرحلة للسنة الثالثة. ودخول الشركة فى اجراءات تغيير شكلها. ودخول الشركة فى ترتيبات لإعادة جدولة الديون. وتصفية بعض الأصول العاملة بالشركة للحصول على نقدية. وتحقيق الشركة لأجمالى حقوق ملكية سالبة. وعلو على ذلك أوضحت قائم الأستبيان أهتمام المراجعين بكل من أداء الإدارة. والعوامل المخففة من احتمالات عدم استمرار المنشأة. وبالنتيوات بالتدفقات النقدية. وباتجاه نسب الشركة فى السنوات الثلاث الأخيرة

- ٢- إذا ما تبين للمراجع وجود شكوك حول استمرارية المنشأة عليه القيام بدراسة كل من العوامل المضادة لاستمراريتها والعوامل المخففة منها. وبسبيل ذلك يمكنه الأسترشاد بقوائم الأسئلة وبالدراسات السابقة الخاصة بالتنبؤ بالأفلاس . ويقترح الباحث استخدام النسب التالية والتي اتفق عليها المراجعين المصريين والأميركيين وهي : التدفق النقدي / اجمالي الألتزامات . الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة ، صافي القيمة / اجمالي الألتزامات ، اجمالي الألتزامات / اجمالي الأصول .
- ٣- إذا ما تبقى للمراجع شك بعد ذلك عليه التباحث مع الإدارة بشأن السياسات التي أعدتها لمواجهة عدم استمرارية المنشأة ، وعليه دراسة مدى صدق الإدارة وخبرته بتنفيذها لسياساتها السابقة والعدة المتوقعة للحصول على نتائج هذه السياسات.
- ٤- - يت ذلك يمكنه اعداد تقريره والذي يقترح ان يشتمل على فقرة عن مدى صحة وسلامة ونظمية حسابات الشركة ، واخرى يبدى فيها ملاحظاته - أن وجدت على استمرارية الشركة مع تدعيمها بالقرائن المناسبة .

اتضح من نتائج الأستبيان أن المراجعين يعتقدون ان كبر حجم مكتب المراجعة ليس له أثر على التحفظ على استمرار المنشأة.

وبالنسبة للجهات المنظمة لمهنة المراجعة يوصى الباحث بما يلي :

١- أن يتبنى المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين دراسة المعيار المناسب للتقرير عن استمرارية المنشأة وذلك لسد الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من مهنة المراجعة وما يقوم به المراجعون بالفعل.

٢- أن تصدر هيئة سوق المال توجيه بضرورة حصول الشركة على تقرير من المراجع عن استمراريته ضمن مستندات تسجيلها بسوق المال. وبإيقاف تسجيل الشركات التي يصدر لها تقرير عدم استمرارية مع السماح بتداول الأوراق الموجودة مع المستثمرين.

## ١١- المراجع :

## ١١-١- القوانين :

١- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بأصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ ، بتاريخ أول أكتوبر ١٩٨١ .

٢- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بأصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ، الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٩١ .

## ١١-٢- المراجع العربية :

١- السيد عبد اللطيف الصيفي : التنبؤ بحالات الفشل المالي لشركات القطاع العام التابعة لوزارة الصناعة باستخدام النسب المالية ، رسالة ماجستير ادارة الأعمال ، كلية التجارة جامعة الأستدرية ، ١٩٩٣ ، ص. ١٧٤ .

٢- د. أمين السيد احمد لطفى : مسئوليات وضوابط مهنة المراجعة والمحاسبة القانونية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ ، ص. ٢٣٩ .

٣- حسن عبد المنعم : انخفاض حالات الإفلاس ، وأنتعاش السوق التجارية ، الأهرام ، عدد ١٨ / ٤ / ١٩٩٤ ، ص. ١١ .

٤- د. زكريا الصادق اسماعيل : مراجعة الحسابات ، المؤلف ، ١٩٨٦ ، ص. ٤٩٤ .

٥- معايير المراجعة : المملكة العربية السعودية ، وزارة التجارة ، قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٤٠٦ هـ ، ص. ٢١٦ .

## ١١-٣- المراجع الأجنبية :

1- Altman,E. : Financial Ratios,Discriminant Analysis and Prediction of Corporate Bankruptcy,*Journal Of Finance* , Sept. 1968,pp.589-609.

2-AICPA :*International Accounting and Auditing Standards* ,as of October 1,1988,, AICPA, 1988,pp.14,016

3-AICPA :*AICPA Codification of Statements on Auditing Standards* ,no 1 to 63 , AICPA, 1990,pp.932.

4- Asare , Stephen K. : The Auditor's Going Concern Decisions : A Review And Implications For Future Research , *Journal Of Accounting Literature* , Vol. 9 , , 1990 , PP. 39-64 .

5- Beaver ,W. : Alternative Accounting Measures as Predictors of Failure ,*The Accounting Review* ,January 1968,pp.71-111.

6- Blacke ,John : *Accounting Standards* , Longman , 1981 , PP. 276 .

7- Cashin , James A . : *Handbook For Auditors* , McGraw-Hill Book Co. , 1971 ,PP. 52-1 .

8- Chen , Kevin C.W. And Church Bryan K . : Default On Debt Obligations And The Issuance Of Going-Concern Opinions , *Auditing A Journal Of Practice And Theory* , Fall , 1992 , PP. 30-49 .

9- Chow , Chee W. & Rice , Steven J. : Qualified Audit Opinions and Auditor Switching , *The Accounting Review* , April 1982 . pp.326-335.

10- Citron , David B. And Taffler Richard J. : The Audit Report Under Going Concern Uncertainties : An Empirical Analysis , *Accounting And Business Research* , Vol. 22, NO. 88 , 1992 , pp. 337-345 .

11- Hubbard , Thomas D. , Ellison David , And Strawser Robert : *Reading And Cases In Auditing* , 5th. ed. , , 1985 , PP. 422 .

12- Kluger , Brand D. And Shields Danis : Auditing Changes , Information Quality And Bankruptcy Prediction , *Management And Decisions Economics* , December 1989 , PP. 275-282 .

13- Koh , Hian Chye : Model Predictions And Auditor Assessments Of Going Concern Status , *Accounting And Business Research* , Vol. 21 , NO. 84 , 1991 , pp. 331-338 .

14- Krogstad , Jack L. , Streit Irva And Ettenson Richard : Evaluation Financial Condition- The Auditor's Dilemma , *The Auditor Report* , Fall , , 1986 , pp. 8-9 .

15- Millichamp , A. H. : *Auditing An Instructional Manual For Accounting Students* , Elbs , 1990 , pp. 514 .

16- Mitchell , John A. : Poisoned Chocolate ? Corporate Governance And The Cadbury Report *Managerial Audit Journal* , Vol. 8 No. 3, 1993 , pp. 31-34.

17- Munter, Paul , Ratcliffe Thomas : Going Concern Questions , *The CPA Journal* , August 1981 , In , Hubbard , pp. 209-217 .

18- Mutchler , Jane F. : Auditors' Perceptions Of The Going-Concern Opinion Decision , *Auditing A Journal Of Practice* , Spring , , 1984 , pp. 17-30 .

19- Mutchler , Jane F. , and Campbell, Jane E. : The Going Concern Audit Report : A Comparison of Bankers And Auditors Prediction And Perception *A.A.A. Midwest Regional Meeting* , April 1984. p.238.

20- Paton , W. A. and Littleton, A.C. : *An Introduction To Corporate Accounting Standards* , A.A.A., 1970 , pp.156.

21- Pringle; Lynn M. , Crum ; Ropert P. and Swetz ; Ropert J. : Do SAS No. 59 Format Changes Affect The Outcome and The Quality Of Investment Decisions? *Accounting Horizons* , Sept., 1990. pp. 68-75.

22- Schwartz , Kenneth B. And Menon Krishnagobal : Auditor Switches By Falling Firms , *The Accounting Review* , April , 1985 , pp. 248-260 .

23- Smith , David b. : Auditor "Subject To" Opinions, Disclaimers, and Auditor Changes , *Auditing A Journal Of Practice* , Vol. 6 , No. 1, Fall 1986. pp. 95-108.

24- Sullivan, Jerry D. : Closing The Expectation Gap, *The Auditor Report*, A.A.A., Summer 1986. pp.1-3.

25- Wallace , Wanda A. : *Auditing* , Macmillan Publishing Co. , 1986 , pp. 707 .

26 - Watts , Ross L. and Zimmerman , Jerold L. : *Positive Accounting Theory* , Prentice-Hall International, Inc., 1986. pp.388.

27- Woolf , Emile : *Current Auditing Developments* ,3rd. ed. ,Van Nostrand Reinhold , 1983 , pp. 112 .

28- Woolf , Emile : *Auditing Today* , 3rd. ed., Prentice-Hall International ,1986 ,pp.524.

ملحق رقم (١)

قائمة أستبتيان موقف المراجعين بمصر من احتمالات عدم سريان  
فرض الأستمرار

من فضلك ضع درجة لكل متغير وفقا للدليل التالي :



كاف في حد ذاته للدلالة على وجود مشكلة استمرار الشركة

هام للغاية في الدلالة على وجود مشكلة استمرار الشركة.

هام الى حد ما في الدلالة على وجود مشكلة استمرار الشركة.

همية محدودة في الدلالة على وجود مشكلة استمرارية الشركة.

يس له اهمية في الدلالة على وجود مشكلة استمرارية الشركة.

التي تعتبرها دليلا على وجود مشاكل بالشركة :

٥    ٤    ٣    ٢    ١

سانر كبيرة لأول مرة.

سانر كبيرة للسنة الثانية

سانر كبيرة للسنة الثالثة .

سانر مرحلة لاول مرة .

سانر مرحلة لثاني سنة .

٦- تحقيق الشركة لخسائر مرحلة للسنة الثالثة .

٧- دخول الشركة في اجراءات تغيير شكل الشركة .

٨- تحقيق الشركة لأجماع حقوق ملكية سالبة .

٩- دخول الشركة في ترتيبات لإعادة هيكلة الديون .

١٠- تحقيق عجز في التدفق النقدى من العمليات .

١١- تصفية بعض الأصول العاملة للحصول على نقدية .

١٢- عدم القدرة على سداد الفوائد .

١٣- تحقيق رأس مال عامل سالب .

١٤- احتواء تقرير المراجع عن السنة السابقة على تحفظ عن استمرارية الشركة .

ثانيا :العوامل التى يجدها المراجع مؤثرة على تحديد الشركة التى تستلم تقرير متحفظ على استمرارها :

١- حجم الشركة مقبىسا بقيمة مبيعاتها .

٢- حجم الشركة مقبىسا بقيمة أصولها .

٣- خطط الشركة .

٤- اداء الإدارة .

٥- التنبؤات بالتدفقات النقدية .

٦- عمر الشركة .

٧- نسب الشركة بالنسبة لنسب الصناعة .

٨- اتجاه نسب الشركة في السنتين الأخيرتين .

٩- اتجاه نسب الشركة في السنوات الثلاث الاخيرة.

١٠- العوامل المخففة من احتمالات عدم استمرارية الشركة .

ثالثًا : النسب الهامة في اتخاذ قرار المراجع عن احتمالات عدم استمرار الشركة

صافي الربح قبل البنود الاستثنائية

-----  
صافي المبيعات

النقدية

    
-----  
اجمالي الاصول

صافي المبيعات

اجمالي الاصول

-٣

رأس المال العامل

اجمالي الاصول

-٤

حقوق الملكية

اجمالي الألتزامات

-٥

اجمالي الألتزامات طويلة الأجل

اجمالي الاصول

-٦

صافي الربح قبل البنود الاستثنائية

اجمالي الاصول

-٧

اجمالي الألتزامات

اجمالي الاصول

-٨

الأصول المتداولة

اجمالي الاصول

-٩

الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

-١٠

التدفق النقدي من العمليات

اجمالي الألتزامات

-١١

رابعاً : اثر كبير حجم اعمال المراجع على قرار أستمرارية الشركة :

\* هل تعتقد سيادتكم أن لشهرة المراجع وكبير حجم اعماله اثر على قراره الخاص باحتمال عدم سريان فرض أستمرارية الشركة؟

خامساً : الشكل المناسب للتقرير عن احتمال عدم سريان فرض الأستمرار :

١- الأكتفاء بالأشارة الى الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والخاصة بفرض أستمرارية الشركة.

٢- أن يكون تقرير المراجع على الشكل التالي :

الى السادة حملة الأسهم :

فحصنا القوائم المالية المجمعة لشركة ..... والشركات التابعة لها عن السنة المالية المنتهية في / / ١٩٩٤ . وقد تم الفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وتضمنت اعمال المراجعة فحص السجلات المحاسبية والقيام بأجراءات المراجعة التي وجدت ضرورية . وكما يتضح من القوائم المالية ، فإن الشركة قد حققت خسائر صافية قدرها ..... جنيه خلال السنة المنتهية في / / ١٩٩٤ ، وفي هذا التاريخ فإن الألتزامات الجارية تفوق الأصول المتداولة بمقدار ..... جنيه ، وتفوق اجمالي الألتزامات اجمالي الأصول بمبلغ ..... جنيه ، وهذه العوامل الى جانب غيرها - كما في الملحوظة س- توضح أن الشركة قد لا تستطيع الأستمرار في العمل . ولا تتضمن القوائم المالية تعديلات تتعلق بالقيم الأستردادية أو تبويب للقيم المسجلة للأصول أو اعادة جدولة الألتزامات ، والتي قد تكون ضرورية في حالة عدم قدرة الشركة على الأستمرار .

وفي رأينا ووفقا لأثر التعديلات السابقة والتي يتطلبها الأمر إذا ما تحقق عدم التأكد بالنسبة لأسترداد وتبويب قيم الأصول والألتزامات المشار اليها في الفقرة السابقة ، فإن القوائم المالية تعكس الموقف المالي للشركة كما في / / ١٩٩٤ ونتائج اعمالها والتغير في مركزها المالي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة وعلى اساس الثبات مع الأساليب المستخدمة في السنة السابقة. SAS NO.34

٣- أن يكون تقرير المراجع على الشكل التالي :

الى السادة حملة الاسهم :

فحصنا القوائم المالية المجمعة لشركة ..... والشركات التابعة لها عن السنة المالية المنتهية في // / ١٩٩٤ . وقد تم الفحص وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وتضمنت اعمال المراجعة فحص السجلات المحاسبية والقيام بأجراءات المراجعة التي وجدت ضرورية . وفي رأينا ان القوائم المالية المشار اليها تمثل بصورة صادقة الموقف المالي للمجمع للشركة وشركاتها التابعة في // / ١٩٩٤ و في // / ١٩٩٣ ، والنتائج المجمعة لعملياتها والتغير في مركزها المالي في // / ١٩٩٤ وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها واتباع مبدأ الثبات.

ولقد أعدت القوائم المالية لشركة ..... على افتراض انها مستمرة في العمل. وكما يظهر من القوائم المالية المجمعة فإن الشركة قد حققت ..... جنيه . ..... جنيه خسائر لعامي ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على التوالي . وكما ظهر بالملحوظة رقم \*\*\* توجد اوراق دفع مستحقة تليق مبلغها .... جنيه حل موعد استحقاقها ولم تسدد حتى // / ١٩٩٤ . والعناصر السابقة - بالإضافة الى غيرها - تشير شكوك كبيرة عن قدرة الشركة على الأستمرار . وقد تم شرح خطط ادارة الشركة في هذا الصدد في الملحوظة رقم \*\*\* . ولا تتضمن القوائم المالية المجمعة اية تعديلات لازمة إذا تحقق عدم التأكد من أستمرارية الشركة . SAS 59

